العرب
الخميس 2021/11/04
السنة 44 العدد 12230

سُنة لبنان تائهون بعد تخلي السعودية عنهم

إدارة الرياض ظهرها للبنان فرصة تستثمرها أنقرة

لا تزر وازرة وزر أخرى

يبدو المكون السني في لبنان المتضرر الأكبر من إدارة السعودية ظهرها للبنان، إذ يحرم انكفاء الرياض سنة لبنان من الغطاء المالي والديني والأيديولوجي الذي وفرته لهم المملكة تقليديا، وهو ما يضعفهم سياسيا.

بيروت – قالت مصادر سياسية لبنانية إنه بإدارة السعودية ظهرها للبنان تكون قد تخلت عن السُنة الذين يعيشون على وقع أزمة، على غرار بلدهم، ويكافحون لإيجاد زعيم لهم، في خطوة تعتبر فرصة لتركيا التي تسعى جاهدة لفرض وصايتها على المكون السني خدمة لأجنداتها الإقليمية.

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان "توصلنا إلى نتيجة مفادها أن التعامل مع لبنان وحكومته الحالية ليس مثمرا ولا مفيدا، بسبب استمرار سيطرة حزب الله على الساحة السياسية".

وجاء تصريح فيصل بن فرحان هذا في الوقت الذي قررت الرياض وحلفاؤها الخليجيون اتخاذ إجراءات عقابية ضد لبنان، بما في ذلك استدعاء السفراء وطرد دبلوماسيين لبنانيين من أراضيها، احتجاجا على تصريحات لوزير الإعلام اللبناني الحالي جورج قرداحي، اعتبر فيها أن التدخل السعودي في حرب اليمن "عبثي".

وبالنسبة للرياض، فإن لبنان الآن "قضية خاسرة" قادتها، ولاسيما السنة، قدموا تنازلات أكثر من اللازم في مواجهة حزب الله المدعوم من إيران.

ودعمت السعودية رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق ورئيس تيار المستقبل سعد الحريري في مواجهة حزب الله، إلا أن علاقة الرجل بالرياض قد توترت منذ فترة، إذ لم يف الأخير بتعهداته تجاه المملكة.

ويقول مراقبون إن الفراغ القيادي السني في لبنان سيستمر لفترة طويلة، معتبرين أنه لا يبدو أن هناك مرشحا جديا قادرا على خلافة الحريري: لا شقيقه، الذي عاد مؤخرا إلى لبنان للدفاع عن خط متشدد ضد حزب الله، ولا نجيب ميقاتي رئيس الوزراء الحالي.

> إضعاف تيار المستقبل وقادته السياسيين يغذي شعورا متزايدا بالتجاهل والضعف بين السني في لبنان

ويغذي إضعاف تيار المستقبل وقادته شعورا متزايدا بالتجاهل والضعف بين المجتمع السني في لبنان، وهو أمر أكثر خطورة لأنه يتعلق بحوالي 35 في المئة من السكان (50 في المئة إذا أضفنا اللاجئين السوريين الذين يعيشون على الأراضي اللبنانية، معظمهم من السنة)، ويأتي ذلك في سياق تزايد البؤس والفقر في البلد منذ الأزمة الاقتصادية لعام 2019.

ويقول المحلل السياسي سامر حجار "لا توجد شخصية جديدة تتمتع بالدعم السعودي الضروري لوجودها السياسي". ويرى محللون أن لا مبالاة الرياض تجاه بيروت تحرم سنة لبنان من الغطاء المالي والديني والأيديولوجي الذي وفرته لهم المملكة تقليديا، ما يدفع قوى أخرى خاصة تركيا إلى ملء هذا الفراغ.

وتسعى تركيا إلى استثمار الانكفاء السعودي عن الساحة اللبنانية من أجل تقوية نفوذها في البلاد خدمة لأجنداتها. ويبدو المكون السني الذي لم يعد يلقى اهتماما من الرياض أيسر الطرق لتعزيز الحضور التركي.

ويترك الابتعاد السعودي، بسبب معارضة الرياض لحزب الله، في لبنان المجال لتوسع الدور التركي، حيث تقدم أنقرة نفسها كـ"حامية للسنة"، وهو دور ارتبط بالسعودية خلال العقود الماضية. وباتت أنقرة تستثمر بشكل جلي الانكفاء السعودي عن المشهد اللبناني، خصوصا بعد حادثة مرفأ بيروت العام الماضي وعدم مبالاة الرياض بالتطورات السياسية هناك، للتبشير عبر أذرعها المحلية بالنموذج التركي وقدرته على إحداث التوازن الداخلي بين الطوائف اللبنانية.

وتعتبر مصادر سياسية تتابع التحرك التركي في لبنان أن رهان أنقرة في الوقت الحاضر هو على ملء الفراغ العربي في البلد، انطلاقا من اللعب على ورقة الطائفية عبر أذرعها الخيرية والإسلامية.

وتوظف تركيا عدّة آليات لاختراق المجتمع السنّي في لبنان، عبر توظيف الجماعة الإسلامية والمساعدات الإنسانية، مستغلّة الوضع الاقتصادي الصعب وفتور الدور العربي حيال لبنان.

وفتح الفراغ الذي أحدثه غياب العرب الفاعل وخاصة السعودية عن التواجد في الساحة السنية، الباب أمام اللاعبين على المستوى المذهبي للإيحاء بأنهم البديل الراعي، وهذا ما دفع البعض إلى الاستفادة من الاندفاعة التركية نحو توسيع النفوذ.

ويعيش السنة في لبنان فراغا سياسيا ما يجعله جاهزا للاستعمال، فطرابلس والشمال يمكنهما أن يشكلا حاضنة خصبة للمشروع التركي.

ولا يبدو التدخل التركي في لبنان محصورا في الشمال، حيث تشير مصادر إلى محاولة توسيعه باتجاه مدينة صيدا جنوب لبنان عبر مساهمة أنقرة في تمويل بناء مستشفى متخصص في معالجة الحروق، غير أن هذه المحاولة لم تتوسّع كثيرا كما هي الحال بالنسبة لشمال لبنان.

وتمكنت تركيا من احتضان عدد من الشخصيات الإسلامية في الشمال، بعد أن لمست تلك الشخصيات تراجعا سعوديا عن الاهتمام بلبنان، بالتوازي مع الدعم التركي المستمر.

وتعول أنقرة الآن على هذه الشخصيات للتبشير بالنموذج التركي وما يمكن أن تحققه الطائفة السنية من وراء ولائها لأنقرة.

واستفادت أنقرة كثيرا من الخلافات داخل المرجعيات الإسلامية السنية في لبنان وتشتتها، حيث وجدت في هذا الأمر جسرا لمحاولة تشكيل حالة سياسية جديدة.

ويعتبر السياسيون السنة في لبنان أن تركيا تسعى لاختراق واسع في لبنان و"تمثيل الطائفة" من خلال مشروع رعاية الجمعيات الإسلامية والاهتمام بترميم الأبنية القديمة، مع تركيز خاص على تلك التي تذكّر بالحقبة العثمانية.

وتشير مصادر سياسية إلى أن الاندفاعة التركية تجاه لبنان مؤخرا تعكس رغبة القيادة التركية، الممثلة في رجب طيب أردوغان، في مواجهة النفوذ السعودي المتآكل في "حرب قيادة العالم السنّي".

الخلافات السياسية تعيق إقرار الموازنة الإسرائيلية

القدس – بدأ الكنيست الإسرائيلي الأربعاء النظر في أول موازنة للدولة منذ ثلاث سنوات، فيما يشكل أول اختبار لحكومة رئيس الوزراء نفتالي بينيت.

ولدى الائتلاف الحكومي المكون من ثمانية أحزاب حتى الرابع عشر من نوفمبر لإقرار الموازنة وإلا يتم حل الكنيست ما يستدعي تنظيم انتخابات جديدة.

وقال بينيت خلال اجتماع لمجلس الوزراء الأربعاء "نحن عند خط النهاية وأمامنا أيام متعبة وليال طويلة في الكنيست، لكن الموازنة سيتم إقرارها".

واقترحت الحكومة الإسرائيلية خطة قيمتها 609 مليار شيكل (194 مليار دولار) لعام 2021 و573 مليار شيكل للعام المقبل.

وبسبب الأزمة السياسية الطويلة التي أدت إلى إجراء أربعة انتخابات تشريعية في أقل من عامين، لم يتم التصويت على أي موازنة في إسرائيل منذ عام 2018. وفي ديسمبر 2020 تم حل الكنيست أيضا بسبب عجز النواب عن الاتفاق على موازنة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت لإسرائيل حكومة جديدة برئاسة زعيم اليمين القومي بينيت الذي تحالف مع الوسطي يائير لبيد وأحزاب يسارية وحزب عربي، في إطار ائتلاف وضع حدا لحكم رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو الذي استمر 12 عاما على التوالي.

وأكد بينيت للنواب أن "تمرير الموازنة يجب أن يعامل بأنه التحدي الوحيد والأكبر في الأيام المقبلة".

وأقر الكنيست في الثالث من سبتمبر في قراءة أولى الموازنة، وستتم مناقشتها في اللجنة البرلمانية قبل المصادقة عليها في قراءتين ثانية وثالثة.

وأنهت اللجان مراجعاتها مساء الأربعاء لتبدأ عملية التصويت، بينما من المتوقع أن تستغرق هذه العملية عدة أيام.

والتحالف المتنوع يضم 61 نائبا، وهي الأغلبية في الكنيست (120 نائبا). فإذا قرر نواب الائتلاف عدم التصويت في القراءة الثانية والثالثة لصالح الموازنة، فسيتم حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة.

وكتبت صحيفة معاريف الإسرائيلية الأربعاء "التوترات تتصاعد بين أعضاء الائتلاف الذي يملك أغلبية ضئيلة".

> المعارضة بقيادة حزب الليكود تشجع الصقور في الحكومة للتصويت ضد الموازنة ما قد يؤدي إلى انهيارها

وتحدثت وسائل إعلام محلية عن محاولات تقوم بها المعارضة بقيادة حزب الليكود بزعامة نتنياهو والأحزاب الدينية لتشجيع الصقور في الحكومة للتصويت ضد الموازنة ما قد يؤدي إلى انهيارها.

ومساء الثلاثاء تظاهر المئات من نشطاء اليمين المعارضين لحكومة الائتلاف وسط مدينة تل أبيب للتنديد بما وصفوه بالموازنة "الفاسدة".

ووافقت الحكومة الإسرائيلية قبل أيام على تخصيص أكثر من 30 مليار شيكل لمحاولة "سد" الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وخفض معدلات الجريمة في المجتمع العربي. وقال رئيس حزب التجمع الإسلامي منصور عباس إن الخطة الاقتصادية كانت شرطا أساسيا لدعم حزبه تحالف بينيت.

ويشكل العرب 20 في المئة من عدد سكان إسرائيل الذي يزيد عن تسعة ملايين، وهم من أحفاد الفلسطينيين الذين بقوا على أراضيهم بعد قيام إسرائيل عام 1948.

وتضم الحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى منذ قيام الدولة العبرية حزبا عربيا في تشكيلتها مع انضمام الحركة الإسلامية الجنوبية برئاسة عباس إلى الائتلاف.

مصر تستبدل حالة الطوارئ بتعديلات في قانون الإرهاب

القاهرة – أدخل البرلمان المصري مجموعة من التعديلات على قوانين مكافحة الإرهاب وحماية المنشآت الحيوية بعد أسبوع من إلغاء حالة الطوارئ في البلاد، ما يعني أن هناك مخاوف أمنية من تهديد التنظيمات المتطرفة التي هدأت عملياتها الأشهر الماضية، وعبرت التعديلات الجديدة عن إمكانية فرض إجراءات استثنائية.

ومنحت تعديلات قانون مكافحة الإرهاب التي وافق عليها مجلس النواب الاثنين رئيس الدولة "الحق في اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام بما في ذلك إخلاء بعض المناطق أو عزلها أو حظر التجول فيها، على أن يتضمن القرار تحديد المنطقة المطبق عليها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر في حال وجود خطر من أخطار الجرائم الإرهابية أو ترتبت عليها كوارث بيئية".

وقالت مصادر أمنية لـ"العرب" إن التعديلات وسيلة لتحصين المكتسبات الأمنية في سيناء والحفاظ على حالة الهدوء، على الرغم من استمرار عوامل التهديد التي تجعل هناك فرصة لعودة نشاط التنظيمات المتطرفة التي يتطلب التعامل معها خطوات صارمة تمنح الحق لأجهزة الأمن اتخاذ ما يلزم، وتعطي إشارات على أن إلغاء حالة الطوارئ لن يكون على حساب فاعلية المواجهة مع الجماعات الإرهابية.

وأوضحت المصادر ذاتها أن سرعة إقرار التعديلات هي خطوة استباقية بناء على معلومات أكدت استمرار الدعم الخارجي للعناصر الخاملة في سيناء، كذلك الوضع على الحدود الغربية مع ليبيا.

وطالت التعديلات "قانون تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية" التي أتاحت لقوات الجيش مشاركة عناصر الشرطة تأمين محطات وشبكات الكهرباء وخطوط الغاز والبترول وغيرها من المنشآت العامة، بصورة دائمة ودون التقيد بفترة زمنية محددة، على أن تخضع "كافة الجرائم التي ترتكب في تلك المنشآت وما يدخل في حكمها تأمينا فعليا لاختصاص القضاء العسكري".

وواجه هذا التعديل اعتراضا من جانب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (معارض)، وطالب بتواجد القوات المسلحة مؤقتا لحين زوال أسباب الخطر، وشدد على أن تأمين المنشآت لا بد أن يكون من اختصاص الشرطة المدنية، لأن التعديلات تتناقض مع حالة الاستقرار الأمني التي تشهدها البلاد وتعطي صورة سلبية غير حقيقية عن الأوضاع في البلاد.

ويتخوف حقوقيون من أن يكون إطلاق لفظ المنشآت العامة دون تحديدها قد يمهد لمحاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري حال حدثت مشكلات على الطرق العامة أو داخل محطات الوقود، ويقر التعديل هذا الوضع بصفة دائمة بعد أن كان مؤقتا لمدة عامين ثم خمسة أعوام، والآن تريد الحكومة إقراره بصفة دائمة.

وبدت الهواجس الأمنية مسيطرة على توجهات الحكومة وأن مساعي الانفتاح والتخلص من تقييد الحريات العامة تثير مخاوف أجهزة اعتادت على أن تعمل وفق إجراءات استثنائية، وقد لا تكون قادرة على الانتقال إلى الحالة الطبيعية، وتعبر عن توجهات عامة تسير نحو الانفتاح ببطء خشية حدوث مشكلات أمنية مفاجئة.

وقال عضو لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري، اللواء يحيى الكيدواني إن البرلمان تعامل مع الوضع الطبيعي الذي تكون فيه مواجهة الإرهاب من خلال القوانين المدنية العادية، ما يتماشى مع حالة الاستنفار الأمني التي تشهدها البلاد في اتجاهات استراتيجية مختلفة، ويفرض تذبذب الأوضاع الأمنية في بعض المناطق اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تسهل التعامل مع التنظيمات الإرهابية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الحكومة لديها رغبة في تحصين خطواتها التنموية وتحقيق الانتقال السلس نحو تدشين العاصمة الإدارية الجديدة، وجاءت التعديلات ضمن حزمة قوانين مرتبطة بضبط الأوضاع في الشارع، بينها قانون المرور، في ظل مخاوف من استغلال عناصر جنائية أو متطرفة رفع حالة الطوارئ.

واستجابت القاهرة لضغوط مارستها منظمات حقوقية وقوى دولية لإلغاء حالة الطوارئ، وليس لديها موانع ضد المزيد من الحريات على مستوى الممارسة السياسية في ظل ضعف المعارضة التي لا تشكل خطرا.

يحيى الكدواني

التعديلات تتماشى مع حالة الاستنفار الأمني في البلاد

أيمن نصري

التعديلات لا تشكل تحايلا على إلغاء حالة الطوارئ

وترفض أن تقدم تنازلات على مستوى خطواتها الأمنية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وتدرك أن المعركة لها أبعاد إقليمية، وهو ما يفسر الحجم الهائل من القوانين والمواد المرتبطة بالكيانات الإرهابية ومكافحة الإرهاب.

ومن المتوقع أن تواجه الحكومة انتقادات على مستوى المنظمات الحقوقية الدولية التي طالما اعتبرت قانون مكافحة الإرهاب يؤدي إلى تآكل إضافي لحقوق الإنسان وزيادة الاعتقالات وقمع أوسع لحرية التعبير وتكوين الجمعيات الأهلية والتجمع السلمي.

وتحاول القاهرة أن تسير في خطوات متوازية بين فسح المجال أمام الأحزاب المدنية المعارضة للتواجد على نحو أكبر وإتاحة حرية الحركة أمام كوادرها وبين تشديد إجراءات مواجهة العنف المحتمل والحفاظ على الحالة الأمنية التي تمكنها من ضبط الأوضاع حال وجود انفلات أو فوضى في الشارع.

وأوضح رئيس المنتدى العربي الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان في جنيف أيمن نصري لـ"العرب" أن توجه البرلمان يشير إلى أن الهدف الأمني يتمثل في الحفاظ على هدوء المناطق المضطربة وغير المستقرة نسبيا حتى الآن، مع إتاحة المجال على نحو أكبر للعمل المدني، ومهمة تأمين الداخل تمت بنجاح بإلغاء حالة الطوارئ لكن هناك مخاوف من أخطار مازالت تشكل تهديدا في المناطق الساخنة.

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن التعديلات لا تشكل تحايلا على إلغاء حالة الطوارئ لأن الدولة لديها الحق في تأمين عناصرها المسؤولة عن فرض الأمن، وتحمي المكتسبات التي تحققت في جزء كبير من سيناء.

وتعبر هذه المسألة في الوقت ذاته عن أن الدولة لم تصل إلى الحالة الأمنية المستقرة بنسبة مئة في المئة ومازالت الدولة بحاجة لتدابير احترازية من دون العودة لحالة الطوارئ لأن التعديلات تحمل صفة الاستمرارية ما يعني الاعتماد عليها إلى حين حصول تقدم أمني أكبر يدفع للتخفيف منها.

أمرك يا ريس